

حميد شباط يعود إلى الواجهة من بوابة الانتخابات المغربية

محمد مامون العلووي

تركيا وألمانيا. واعتبر رشيد لزرق أستاذ العلوم السياسية أن "طرح قضية ثروة شباط وفساده من طرف العدالة والتنمية هي مناورة للاستهلاك الإعلامي توضح الاستغلال السياسي لهذه القضية وتعطيل الفصول القانونية التي يفترض تحريكها".

وأوضح لزرق في تصريح لـ "العرب" أن "وزير العدل السابق المصطفى الرميد والذي كان يرأس النيابة العامة امتنع مع عبد الإله بنكيران عن البحث في ثروة شباط حيث كان هناك توظيف للملف سياسيا، لجعل العمدة السابق لغاس أداة سياسية لخدمة أجندة العدالة والتنمية الهيمنة على المدينة والساحة السياسية".



رشيد لزرق
إثارة العدالة والتنمية
فساد شباط مناورة
للاستهلاك الإعلامي

ويرفض حزب الاستقلال المعارض تركية شباط حيث صوت أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بالإجماع ضد تركية لخوض الانتخابات المقبلة بحجة أنه فقد الصلة بالناخبين بعد مغادرة المغرب لمدة تزيد عن سنتين.

وفيما يتهمه خصومه بالهرب من المغرب خوفا من قضايا تلاحقه يرفض شباط ذلك مؤكدا أنه تعرض لوكعة صحية أثناء تواجده خارج البلاد ما جعله يخضع لعلاج هناك.

وفي هذا الصدد قال رشيد لزرق إن "تردد حزب الاستقلال عن تركيته مرتبط بمؤشرات يدرسها الحزب حول كيفية مساعدة شباط في الفوز بالمرتبة الأولى أو ضمان تحالف مع الحزب الأول بقيادة الحكومة، فبالرغم من أن شباط لديه آلة انتخابية يمكن أن تعيد عمادة مدينة فاس إلى حزب الاستقلال إلا أن الأخير يتردد في تركيته".

وترأس شباط مدينة فاس طيلة إثني عشر عاما قبل أن يخسرهما في انتخابات العام 2015، لكنه احتفظ في المقابل بمقعده في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي) ممثلا عن دائرة فاس الشمالية وهو مقعد فاز به في انتخابات 2016 التشريعية.

الرباط - عاد حميد شباط الأمين العام السابق لحزب الاستقلال المعارض وأحد أبرز أعرق الأحزاب المغربية إلى الواجهة مجددا من بوابة الانتخابات المقررة في أكتوبر المقبل.

ودشن شباط حملة انتخابية مبكرة حيث سرع من وتيرة تحركاته طيلة الأيام الماضية في مسعى لدفع حزبه السابق إلى تركيته لخوض سباق الانتخابات المحلية من أجل إطاحة عمدة فاس إدريس الأزمي وهو قيادي بحزب العدالة والتنمية.

وحاول في فيديو بلخص زيارة أجراها إلى عدد من الأحياء والأسواق داخل مدينة فاس مهاجمة حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحكومي في المغرب بهدف إبراز نفسه كخصم شرس للإسلاميين لكي يحظى بتركيبة من حزبه لخوض الانتخابات المقبلة.

وحمل شباط حزب العدالة والتنمية وعمدة فاس مسؤولية تدهور الأوضاع، قائلا "نتمنى أن نتجاوز هؤلاء الذين في البلدية الذين لا يراعون مشاكل الناس، وأن نتجاوز الحكومة التي لم تقدم أي شيء لسكان المغرب طيلة 10 سنوات".

وتتير عودة شباط مخاوف الإسلاميين الذين يعظمهم حزب العدالة والتنمية خاصة للصدى الذي يلقاه خطاب الرجل الشعبي حيث لم يتردد فرع حزب العدالة والتنمية بمدينة فاس، ثاني أكبر مدن المغرب، في الإشارة إلى تحركات شباط.

وقال الحزب في بيان له إنه وقف على "التسخينات التي بدأتها بعض الكائنات الانتخابية المستهلكة، بعد غياب طويل ونغيد وغير مبرر عن البرلمان، وعن الساحة السياسية الوطنية، وعودتها للظهور من جديد في محاولة بائسة لتزييف الوعي الجماعي للمواطن الفاسي".

وأضاف أن "أحدهم (شباط) يسعى إلى محاولة ترويج حصيلة بائدة لمجلس كان يرأسه، والتي حكم عليها المواطن الفاسي في حينه بالظلمة وبالفشل".

وكان شباط قد انقطع عن الخوض في الحياة العامة والسياسية منذ 2017 بعد الإطاحة به من الحزب الذي خلفه في أمانته العامة نزار بركة وفي النقابة في 2016. ويتهمه الخصوم شباط بالفساد في أكتوبر الماضي

المفاجئة للمغرب بعد تنقله لسنتين بين العلياء للانتخابات حتى تباشر عملها".



قطع الطريق أمام المناورات

غرار عضو التنظيم منصور الحصادي الذي اعتبر أن "محطة الانتخابات يجب أن تسبقها عدة محطات أخرى".

وأفضت هذه الانتقادات والتشكيك في إمكانية إجراء الانتخابات إلى ارتفاع أصوات منادية بضرورة الضغط الشعبي على الجميع من أجل تنظيم الانتخابات في موعده على غرار "حراك من أجل 24 ديسمبر" الذي بدأ في تنظيم وقفات احتجاجية لتكريس ضغطه على مختلف الأطراف ومجمل الفاعلين في المشهد.

وقال فنوش الذي أعرب عن رفضه لإجراء استفتاء على مسودة الدستور "ندعو كل الشعب الليبي والقوى المدنية والحقيقية في الشعب أن تتفق على موقف جديد وواضح، وهو الإصرار على موعد الانتخابات المقبلة، والآن رداً على من يتحدث عن مشكلة القاعدة الدستورية بكل وضوح القاعدة الدستورية موجودة، كل ما هناك أن يصدر قرار مجلس النواب لاعتماد التعديل السابع للإعلان الدستوري وقرار رقم 5 لسنة 2014، والإيعاز بذلك للمفوضية العليا للانتخابات حتى تباشر عملها".

متابعي تطورات المشهد هناك توجه عام، سواء لدى الجمهور أو لدى البعثة الأممية بعدم التفاؤل بإمكانية وصول الأجسام الموجودة حالياً، سواء مجلس الدولة أو مجلس النواب لقاعدة دستورية جديدة مختلفة" موضحاً "المبعوث الأممي تحدث عن مقترح فبراير وقال إنه يمكن أن يكون حلاً للإشكالية ونحن نؤيد في ذلك، أما الآن أتصور أن الإخوان المسلمين لم يعد لهم تلك القوة الشعبية والسياسية لغرض أي شيء إطلاقاً".

وتأتي هذه التطورات في وقت تكشف فيه العديد من الأطراف المعنية بالانتخابات الليبية على غرار مفوضية الانتخابات والبعثة الأممية من تحركاتها بهدف تدليل العقبات التي تعترض مسار تنظيمها في موعدها لإسيما في ظل محاولات من قيادات إخوانية أو مقربين منهم لإرباك العملية الانتخابية.

وأطلقت العديد من القيادات بتنظيم الإخوان أو القريبين منه تصريحات بهدف التشويش على التحركات الرامية لإزالة العقبات أمام العملية الانتخابية على

سجل لافت بشأن القاعدة الدستورية التي على أساسها يفترض أن تجرى الانتخابات العامة.

ودفع هذا السجل بعثة الأمم المتحدة لدعم في ليبيا برئاسة يان كوبيتش إلى دعوة اللجنة القانونية بملتقى الحوار السياسي الليبي إلى اجتماع في تونس للبت في هذه النقطة.

وفجرت التجاذبات بشأن القاعدة الدستورية اتهامات متبادلة بين مختلف الأطراف السياسية لإسيما أن استحقاق 24 من ديسمبر المقبل يحظى بدعم دولي وإقليمي لافت كونه قد يشكل مخرجا حقيقيا للأزمة الليبية التي شهدت انفراجة مؤخرا.

واعترض عضو التكتل المدني الديمقراطي في ليبيا يونس فنوش، أن "المشهد ليس بحاجة لأي قاعدة دستورية؛ لأنها موجودة وتمثل في الإعلان السابع للإعلان الدستوري، وتتضمن في قرار مجلس النواب رقم 5 لسنة 2014".

وأضاف فنوش في تصريحات لقناة "ليبيا الحدث" مساء الاثنين أنه "من خلال

بدد رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي مخاوف الليبيين المتفاقمة من احتمال تأجيل الانتخابات المقررة في ديسمبر المقبل حيث شدد على أن هذا الاستحقاق الذي يحظى بدعم دولي كبير غير قابل للتأجيل أو الإلغاء بعد موجة تشكيك في قدرة الأطراف المعنية بالاستحقاق في إجرائه في موعده.

طرابلس - قطع رئيس المجلس الرئاسي في ليبيا محمد المنفي الطريق أمام المشككين في إمكانية تنظيم انتخابات بشقيها الرئاسي والبرلماني في موعدها الذي حددته خارطة الطريق المنبثقة عن تفاهات جنيف السويسرية حيث شدد على أن هذا الاستحقاق غير قابل للإلغاء أو للتأجيل.

ودعا المنفي خلال مؤتمر صحفي عقد مساء الاثنين للجمع إلى اغتنام فرص الأجواء الإيجابية في هذه المرحلة للوصول إلى مناخ ملائم لتنفيذ الاستحقاق الأكبر، وهو إجراء الانتخابات العامة في ديسمبر أواخر هذا العام.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزته السلطة الانتقالية على مختلف الأصعدة منذ تسلمها مهامها بقيادة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة غير أن العديد من الأطراف تشكك في إمكانية تنظيم الانتخابات في 24 من ديسمبر المقبل ما جعل هذا الاستحقاق يتأرجح بين الإبقاء عليه في موعده أو إرجائه.

يونس فنوش



ندعو الليبيين للانتقال
على التشبث بالموعود
المحدد للانتخابات

وفيما يحاول معسكر تنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا والمقربين منه التشكيك في إمكانية تنظيم هذا الاستحقاق تحت نرائع مختلفة في مسعى لعرقلة، طغى على سطح المشهد مؤخرا

المغرب يحبط عملية إرهابية لداعش في فرنسا

الرباط - أعلنت السلطات المغربية

الثلاثاء إحباط "عملية إرهابية" كانت ستنفذها مواطنة فرنسية من أصل مغربي وتستهدف كنيسة في فرنسا.

وجاء في بيان للناطق الرسمي باسم المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني نشرته وكالة المغرب العربي الرسمية للأخبار أن الأمر يتعلق ب"مواطنة فرنسية من أصل مغربي كانت بصدد التحضير لاستهداف كنيسة بفرنسا".

وأضاف أن المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وهي المخابرات الداخلية في المغرب، زودت المخابرات الفرنسية في أوائل أبريل بمعلومات مكنتها من تجنب عملية إرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية واعتقال المشتبه بها.

وتابع أن "السلطات الفرنسية المختصة بأشرف ليل 3 - 4 أبريل بعد استغلال هذه المعلومات الاستخباراتية الدقيقة عمليات توقيف وحجز مكنت من تحييد مخاطر هذا المشروع الإرهابي".

وقالت المديرية إن المشتبه بها "كانت في المراحل الأخيرة لتنفيذ المشروع الإرهابي الانتحاري داخل مكان العبادة المحدد سلفا، فضلا عن استهداف المصلين بسيف كبير للإجهاد عليهم والتخليق بهم".

ويقول المغرب إنه نجح في تفكيك العشرات من الخلايا المتشعبة، خاصة بعد تأسيس المكتب المركزي للأبحاث القضائية عام 2015 وهو مكتب متخصص في جرائم الإرهاب والجرائم الكبرى، كما ألقي القبض على ألف يُشتبه بانتمائهم لحركات متطرفة.

موجة تالفة لكورونا تثير مخاوف التونسيين من انهيار تام للمنظومة الصحية

وحث صمود على ضرورة إنجاح عملية التلقيح قائلا "ذلك يتحقق عبر الالتزام بإجراءات الوقاية، والوضع الوبائي سيصبح كارثيا إذا وصلنا هذا الاستهتار والموجة لا تزال في بدايتها".



سمر صمود
الوضع الوبائي سيصبح
كارثيا إذا وصلنا
الاستهتار

وأردفت سمر صمود "على المواطن أن يعي جيدا خطورة الوضع الصحي الحرج، وسلطة الإشراف مطالبة أيضا بمخاطبة المواطنين وتفسير تفاصيل عملية التلقيح والتسريع فيها".

واستطردت "أعتقد أنه لا بد من حجر صحي موجه لكسر العدوى، نحن أعلمنا اللجنة العلمية وننظر التوصيات التي سنتخذها".

وبدوره حذر مستشار المنظمة العالمية للصحة ورئيس لجنة الصحة بالبرلمان سابقا سهيل العلويني من موجة كورونا تالفة في تونس مخيفة ومرعبة خاصة بعد الوصول إلى نسبة

التعبئة القصوى بالمستشفيات. وقال العلويني في تصريح لإذاعة محلية الإثنين إننا "مقبلون على أزمة قوية"، لافتا إلى أن أعداد الإصابات بدأت في التزايد منذ نهاية الأسبوع الماضي بطريقة مخيفة ومرعبة.

ومن جهتها قالت اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا التابعة لوزارة

جدا". كما أكدت تزايد عدد المرضى المقبلين على المؤسسات الاستشفائية سواء العمومية أو الخاصة، وأن طاقة الاستيعاب في أسرة الإنعاش في بعض المناطق بلغت 100 في المئة، فضلا عن ارتفاع عدد الوفيات.

ونبهت بن خليل إلى أنه في صورة المواصلات في نفس النسق فإن تونس ستصل إلى حالة خطيرة جدا، محملة المسؤولية للجميع، قائلة "الوالة مسؤولة عن عدم تطبيق الإجراءات ودعت إلى ضرورة التقيد بالإجراءات الوقائية محذرة من أنه إذا تواصلت حالة الاستهتار والقول إن انتشار الفيروس مجرد مؤامرة فإن تونس ستبلغ السيناريو الكارثي الذي يتحدث عنه البعض.

وحذر خبراء الصحة من خطورة الوضع في ظل الاستهتار المتواصل من المواطنين وعدم الالتزام بتطبيق الإجراءات في الفضاءات العمومية على غرار التباعد الجسدي وارتداء الكمامات وغيرها.

ووصفت سمر صمود الدكتوراة المتخصصة في علم المناعة بمعهد باستور بتونس الموجة الثالثة من الوباء بـ"الطوفان"، باعتبار العدد الكبير والمتسارع لحالات العدوى ونداء أسرة الإنعاش، فضلا عن عدم تطبيق المواطنين إجراءات الوقاية من الفيروس.

وأضافت في تصريح لـ "العرب" أن "حالات العدوى عادت من جديد في العديد من الولايات، وسرعة الانتشار وصلت إلى 70 في المئة للسلالة الجديدة وهي أشد خطورة مما سبق".

أخذ التدابير الوقائية اللازمة. وأكدت المتحدثة باسم اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا الدكتوراة جليلة بن خليل الإثنين أن "اللجنة اقترحت تعديل توقيت حظر التجول، والتأكيد على ضرورة التسريع في نسق التلقيح".

وقالت في تصريح لإذاعة محلية "إن اللجنة العلمية وصفت خلال اجتماعها السبت الوضع الوبائي في تونس بالخطير، وذلك نظرا للزيادة في عدد الحالات المكتشفة، وارتفاع عدد التحاليل الإيجابية التي بلغت 23 في المئة، مشيرة إلى "أنه تم تصنيف 17 ولاية و95 معتمدة (تقسيم إداري يرجع بالنظر إلى الولاية) فيها انتشار للوباء بين مرتفع ومرقق



وضع صحي دقيق